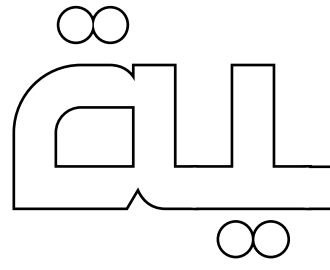


بداية النهاية



**لم يستسلم
ميلوسوفيتش إلا بضغط
روسي. المشكلة في
ليبيا هي أنه لا احد يمكنه
الضغط على القذافي**

**لا أميركا مستعدة
للتورط في احتلال ثالث،
ولا شعبية الأوروبيين
تسمح، ولا الليبيون
متساهلون**



على تفسير القرار 1973 الذي تحدّث عن اتخاذ الإجراءات المطلوبة للسماح بتطبيق حظر جويّ على السماء الليبية لحماية المدنيين من بطش القذافي. في المحصلة، لا بد من أن تحدّد التطورات الميدانية الداخلية في ليبيا مسار تطورات الحملة الأجنبية العسكرية، ومصير «فجر الأوديسا». أي إطالة للحرب جعلها استنزافية، مثلما يرغب فيها القذافي، لن تكون في مصلحة الغرب والعالم عموماً، لما سيكون لها من تداعيات كارثية على أسعار النفط وفتح المجال لتصدير أو استيراد فرق إسلامية لتساعد على محاربة «الصليبيين». وأي إنجازات حربية يحققها الثوار الليبيون، ستكون مصدر سرور للغرب خصوصاً، وهو الذي قرر الوصول إلى نقطة اللاعودة من ناحية قطع حبل السرة بنظام آل القذافي.

في يوغسلافيا، لم تنته الحرب فعلياً إلا بعدما دخلت روسيا على الخط بقوة، وأقنعت الرئيس اليوغوسلافي في حينها، سلوبودان ميلوسوفيتش، بالموافقة على شروط الاستسلام (سحب قواته من كوسوفو)، وهو ما حصل فعلاً في 11 حزيران، وسمح للقوات الأطلسية KFOR بدخول الإقليم الذي أصبح دولة مستقلة في 17 شباط 2008. اليوم، في الحالة الليبية، قد تكمن المشكلة الحقيقية، التي تذر بإطالة الحرب، في صعوبة إيجاد محاور دولي للقذافي، بعدما مالت تركيا إلى معسكر «الراغبين» في إزاحة نظام العقيد، وبعدها رفضت وساطة كراكاس قبل أن تولد حتى.

عامل مركزي: أي من تلك الحملات لم تنل تفويض الأمم المتحدة ولا مجلس أمنها، إلا بطرق ملتوية. في كوسوفو كان الاتكال على اجتهاد الدول ال11 المهاجمة لتفسير مضامين القرارين الدوليين 1199 و1160 اللذين صدرا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ونصاً على وقف إطلاق نار فوري وحماية المدنيين، إضافة إلى فرض حظر على بيع الأسلحة ليوغسلافيا. كذلك كانت حال الوضع العراقي والقصة الشهيرة عن احتلاله وغزوه من دون عودة «انتلاف الراغبين» إلى مجلس الأمن، الذي عاد في ما بعد لاستصدار قرار يعطي الشرعية للاحتلال. أما اليوم، فقام السند القانوني

الموقف العربي إزاء الحملة العسكرية، فلا يعينان، في جميع الأحوال، حماسة لاحتلال عربي ميداني لليبيا، وهي المحاصرة بحدود مشتتة أصلاً بثورات شعبية وبعدم استقرار، من تونس ومصر والجزائر والسودان.

إن القراءة «البريئة» لاحتمالات سلوك الجهة الأجنبية المهاجمة تفيد برغبة في تكرار ما حصل في يوغسلافيا، حيث أنهى القصف الجوي استهداف جميع أهدافه العسكرية منذ اليوم الثالث لبدء الهجوم. سرعة فائقة أطلقت نظريات عديدة عن إمكان الفوز في حروب من دون التحام عسكري، ومن خلال قصف جوي حصراً. لكن الفارق النوعي بين الحالتين الليبية واليوغسلافية هو في أن العقيد القذافي اليوم يواجه الجزء الأكبر من شعبه، بينما لم يكن هناك معارضة مسلحة لميلوسوفيتش (خارج كوسوفو وقوات تحريرها)، لذلك تحوّل القصف في البلقان ليطال البنية التحتية الصناعية ليوغسلافيا والمطارات ومحطات الكهرباء و... كل شيء، لتركيبة الرئيس ونظامه. بينما في الدولة الأفريقية، البنية التحتية الوحيدة الفعلية التي توجع هي آبار النفط ومحطات تكريره، وهي الممنوع استهدافها، لا بل هي التي يهدد القذافي بقصفها. بالتالي، لا تتوافر أوراق عديدة بلعبها المهاجمون الأجانب للضغط على القذافي لإجباره على التناحي أو الهرب أو الاستسلام.

على العموم، تتشابه الحالات اليوغسلافية والعراقية والليبية في

قطار احتلال ليبيا، وهما الدولتان اللتان يحارب زعيمهما على أكثر من جبهة داخلية، ولا ينقصهما أبداً خلق معارضة فئات جديدة لحكمهما، أكان الحديث عن نيكولا ساركوزي الذي يخسر يوماً من شعبيته الباقية، أم سلفيو برلوسكوني الذي يواجه شبح المحاكمة. أما التخبّط والغموض المعتادان في

الثوار الجدد في الدول العربية، وتحسين صورة أميركا لدى الرأي العام العربي والإسلامي. هو إسلام تدرك واشنطن أن ليبيا مصدر رئيسي لتيارات أصولية منه، ستستفيد حتماً إن تحسّست وجود أجنبي «صليبي» على أراضيها. أوروبا، من غير المرجح أن تقود فرنسا - ساركوزي أو إيطاليا - برلوسكوني



الصين والجمهورية: المصلحة أولاً



**تجاوز حجم عقود
البنية الأساسية التي
تنفذها الشركات الصينية
في ليبيا 21 مليار دولار**



الماضي (2010)، أعلن أمين شؤون التعاون في اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الليبية، محمد سيالة، أن حجم المبادلات التجارية الليبية الصينية وصل، إلى 7.5 مليارات دولار، فيما تجاوز حجم عقود البنية الأساسية التي تنفذها الشركات الصينية في ليبيا 21 مليار دولار.

وتعدّ التعاون ذلك إلى المجال الصحي، فالتقني، وصولاً إلى التكنولوجيا العلمية، وشهد البلدان تعاوناً في مجال الصحة العامة والثقافة والتكنولوجيا العلمية. في عام 1982 وقعت بكين وطرابلس اتفاقاً يلحظ إرسال فرق طبية من الصين إلى ليبيا من عام 1983 حتى عام 1994. وفي عام 1985، وقع البلدان اتفاقاً للتعاون الثقافي، بينما جرى توقيع مذكرة للتعاون العلمي التكنولوجي في عام 1990. وتطورت العلاقات في عام 2001 حين توقيع برنامج تطبيقي ثقافي وعلمي بين عامي 2001 و2004.

هذا إلى جانب التعاون العسكري، فقد ذكرت تقارير عديدة أن طرابلس اشترت صواريخ ومعدات عسكرية من بكين، وأن الترسانة العسكرية للجمهورية اعتمدت في جزء من عتادها على الترخيص الآسيوي. في كل الأحوال، بدأ الموقف الصيني تجاه فرض حظر جوي على ليبيا، في جزء منه، عرفاناً بالجميل تجاه نظام القذافي الذي قدم الكثير من الفرص الغنية للشركات الصينية، وبالتالي محاولة للحفاظ على استقرار ليبيا، لأن من تعرفه بكين قد يكون أفضل من الذي ستتعرف عليه.

الرئيس التايواني شين شوي. بيان لزيارة ليبيا. احتجاج تجد طرابلس دائماً ردها عليه على طريقتها الملتوية، إذ أجاب غانم المسؤول الصيني «عندما أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لم تستشرنا، فلماذا هذا الاحتجاج؟» على المستوى الاقتصادي، أيضاً كان

و1978 عام بدء العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وليبيا، حيث وقع البلدان أول اتفاق تجاري، والذي تعزز أكثر في تشرين الأول 1982. في ذلك العام أيضاً، جرى توقيع اتفاق لتأسيس لجنة «سينو - ليبيا» للتعاون في الشؤون الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية، وبرنامج التعاون المشترك الصيني الليبي.

وبدأت علاقات التعاون التجاري توثق ثمارها في عام 1981، حين دخلت الشركات الصينية بنجاح إلى ليبيا من أجل تنفيذ عقود عمل وتسويق في مجال البناء ومشاريع البنى التحتية. واستمرت هذه التطورات في العلاقة حتى العام الجاري، ففي نهاية العام

غير المحدود على واشنطن، واستمر التنسيق في القضايا الدولية والإقليمية بين البلدين. وتجلّى اهتمام ليبيا أكثر بمكانة الصين ودورها عضواً دائماً في مجلس الأمن للأمم المتحدة، وخصوصاً حين كانت الأولى عضواً في لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة في الفترة ما بين 1992 و1994، لذلك أبدت طرابلس الصين في مؤتمرات حقوق الإنسان. ولم تقف تلك الزيارة، التي قام بها سيف الإسلام معمر القذافي إلى تايوان في عام 2006، حجر عثرة أمام تعزيز العلاقات، فالنفط الليبي يمثل مادة دسمة تفتح شهية الشركات الصينية، ورخص الأيدي العاملة في الصين يشجع ليبيا على تشغيل العمالة الصينية لديها في مجالات عديدة.

وحين جنحت الجماهيرية نحو السلم مع الولايات المتحدة والدول الغربية سنة 2003 أرادت دفع فاتورة لواشنطن في آسيا، فزار سيف الإسلام تايوان. هذه الزيارة، التي وصفها تايوان بالتاريخية، كانت مثار مناقشات حادة بين المسؤولين الصينيين والليبيين، إذ ندد وزير الخارجية الصيني، لي تشاوشينغ، خلال لقاء مع رئيس الوزراء الليبي، شكري غانم، في طرابلس، بالزيارة، معتبراً أنها إهانة لبكين. وقال مصدر رسمي ليبي لوكالة «فرنس برس» آنذاك، إن اللقاء شهد مشادة كلامية حادة بين الرجلين، إذ احتج الوزير الصيني على زيارة سيف الإسلام القذافي لتايوان، وعلى الدعوة التي وجهها إلى

التقديرات الاقتصادية، إلى أن حجم المشاريع التي تنفذها الشركات الصينية في ليبيا والمتعلقة بالبنية التحتية والإسكان والسكك الحديدية، تجاوزت الـ 20 مليار دولار.

لكن مستوى العلاقة بين البلدين لم يقتصر على العمالة، فلموقف الصيني في مجلس الأمن اعتبارات مصلحة بالدرجة الأولى، قائمة على علاقات دبلوماسية بدأت منذ عام 1978. لقد نشأت فعلاً علاقات متينة بين الجماهيرية، التي كانت تدعي الوقوف في معسكر الاشتراكية ضد الإمبريالية أيام الحرب الباردة، وأكبر دولة شيوعية مساحة وسكاناً في العالم. علاقات لم تقتصر على الجانب الدبلوماسي، بل تناولت التعاون بين البلدين في حقول مختلفة كانت في تطور مستمر.

على المستوى السياسي، كانت بكين تقف إلى جانب طرابلس في مواقفها التصعيدية ضد الولايات المتحدة وإشكالياتها مع الدول الغربية، وكانت تثني عليها في اعتمادها نمطاً ديكتاتورياً من الحكم يشبه ما تعتمده اللجان الشعبية في الصين. لذلك أزر كل منهما الآخر في الشؤون الدولية وتشارك الموقف نفسه، ولا سيما لجهة وضع حقوق الإنسان في بعض مقاطعات الصين الانفصالية كالتبت، التي جانب قضية تايوان التي تعد أحد ملفات خلاف بكين مع الغرب. وحافظت الصين وليبيا على الاتصالات بينهما، رغم نظر بعض المسؤولين الصينيين بارتياح إلى انفتاح القذافي

بدأت الصين وروسيا، خلال مناقشات فرض حظر جوي فوق ليبيا في مجلس الأمن الدولي، الدولتين الوحيدتين المعارضتين لخطوة كهذه، لكن هذا الاعتراض وجدت له الدولتان مخرجاً بالامتناع عن التصويت في الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن التي أقرت الحظر

معمر عطوي

رغم أن النظام الليبي قد جنح منذ غزو العراق نحو الدول الغربية الرأسمالية التي كان يعاديها في السابق ويصفها بأبشع النعوت، إلا أن علاقته مع الصين، الدولة الشيوعية الآسيوية ذات القوة الاقتصادية الفائقة، بقيت في تطور مستمر على مدى عقود، إلى درجة أن الأخيرة ظلت وفيّة لعلاقتها بالجماهيرية حتى آخر لحظة، متمتعة عن التصويت على قرار فرض حظر جوي فوق أراضيها في جلسة مجلس الأمن الأخيرة ليل الخميس الجمعة.

الواضح أن لهذا القرار الصيني دوافعه التي تكمن بالدرجة الأولى في الاقتصاد، إذ أظهرت الأزمة الأخيرة في ليبيا أن الجماهيرية تحتضن ما يربو على 36 ألف عامل صيني، فيما تشير بعض